

الإدارة العامة للدراسات تصدر تقريرها حول التجارة الخارجية لنصف العام 2017م

أصدرت الإدارة العامة للدراسات تقريرها حول التجارة الخارجية لنصف العام 2017م، وبين التقرير أن لقطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة كونه القطاع الرئيسي الذي يؤثر على القطاعات الأخرى من حيث توفير المستلزمات الأساسية سواء كانت للمستهلكين أو المنتجين، لذلك عمد الاحتلال على وضع معادلة اقتصادية مهمه من أجل عدم تنمية الاقتصاد في قطاع غزة وذلك عبر منعه لإدخال العديد من السلع و المواد الخام و الآلات و المعدات بحجة الاستخدام المزدوج، كما لا يزال يمنع تصدير المنتجات الفلسطينية سوى القليل جداً و التي تخضع لاعتبارات أمنية معقدة، و يحاول الاحتلال إيهام العالم بإدخال السلع التي يحتاجها السكان ولكن الحقيقة تكمن في عدم وجود تطور نوعي في السلع الداخلية إلى قطاع غزة.

الجديد في حركة المعابر خلال شهري مايو ويونيو من عام 2017 هو تراجع استيراد العديد من السلع بسبب تراجع القوة الشرائية للمواطنين والناجمة عن القرارات الأخيرة الصادرة عن حكومة رام الله و المتعلقة بمجموعة العقوبات في مجال الرواتب والكهرباء وغيرها، ولذلك وجدنا إجماع العديد من التجار على استيراد كميات كبيرة من السلع خوفاً من انخفاض الطلب عليها و تكديسها.

تشير البيانات الإحصائية لحركة البضائع المعايير الى أن قيمة الواردات خلال النصف الأول من عام 2017 قد بلغت 1680 مليون دولار فيما بلغت قيمة الصادرات 18.1 مليون دولار فقط خلال هذه الفترة حيث حقق الميزان التجاري عجزاً قيمته 1662.7 مليون دولار مقارنة مع 1220 مليون دولار في النصف المقابل من عام 2016. وهذا يعود الى زيادة الواردات في الربع الأول من عام 2017 وتراجعها في الربع الثاني من نفس العام.

الميزان التجاري السلعي :

تشير تقارير بوزارة الاقتصاد و الوطني إلي ان العجز في الميزان التجاري لقطاع غزة مازال كبيراً نتيجة للحصار المشدد على قطاع غزة، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري للنصف الأول من عام 2017 ما يقارب 1662 مليون دولار مقارنة مع 1220 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2016 أي بزيادة نسبتها 36% مما يعني مزيداً من القيود على حركة الصادرات من قطاع غزة إلى الخارج علماً بأن قائمه السلع المصدرة من قطاع غزة محدده جداً و لم يطرأ عليها تغيير من حيث النوع و لكن طرأ تخفيض على كمياتها .

وبينت الإدارة العامة للدارسات ان أكثر السلع استيراداً لقطاع غزة كانت المصنوعات المصنعة و غير المصنعة مثل الملابس، القماش، الاجهزة الكهربائية، الاثاث، السجاد الموكيت والادوات المنزلية حيث ساهمت بما نسبته 56% من اجمالي الواردات خلال النصف الاول من عام 2017 يليه استيراد المواد الغذائية بما نسبته 17% و أن أقل السلع استراداً كانت المشروبات و التبغ بنسبه 1% .

و في مجال تحليل تلك المؤشرات تجد أنه بسبب الحصار فقد لجأ أصحاب المصانع إلى اغلاق مصانعهم و التوجه نحو استيراد الصناعات التي كان يتم تصنيفها في قطاع غزة.

وفيما يخص الصادرات فقط بلغت في النصف الأول من عام 2017 نحو 18 مليون دولار، تركزت في تصدير المصنوعات مثل: الأثاث والملابس، يليها المواد الغذائية مثل: المواد الزراعية والسلع المعدنية (الخردة).

وفيما يخص حركة البضائع وتطورها خلال النصف الأول من عام 2017، فقد لوحظ تطور خطير يتمثل في تراجع حجم الواردات من 548 ألف طن في ابريل الى 374 ألف طن في شهر يونيو من عام 2017، وهذا يعود الى الاجراءات الأخيرة التي اتخذتها حكومة رام الله في التضييق على سكان قطاع غزة سواء من خلال خصم يزيد عن 30% من رواتب الموظفين، أو تخفيض توريد الكهرباء لقطاع غزة، مما أثر ذلك سلباً على حجم الواردات.

كما تراجع استيراد وقود المحطة من 11,6 مليون لتر في يناير الى 1,215 مليون لتر في يونيو بسبب رفض الحكومة في غزة استيراد الوقود من السلطة الفلسطينية في ظل فرض الضرائب الباهظة عليه.

كما يلاحظ تراجع ملحوظ في حجم الصادرات الشهرية من 3 ألف طن في يناير الى 1,3 ألف طن في يونيو، وحول التوزيع الجغرافي للصادرات فأغلب الصادرات توجهت نحو الضفة الغربية يليها اسرائيل ثم العالم الخارجي.

أما بخصوص المساعدات السلعية فإن البيانات تشير الى تراجعها خلال النصف الأول من عام 2017 مقارنة بمثلتها من عام 2016 حيث بلغت خلال النصف الأول من عام 2017 نحو 2600 شاحنة مقارنة ب 6200 شاحنة(62 ألف طن) خلال النصف الأول من العام 2016 (150 ألف طن) علماً بأنها بلغت في عام 2015 نحو 26 ألف شاحنة و هذا يعود إلى تداعيات الحرب .

كما يلاحظ حالة التذبذب في تلك المساعدات حسب استعداد المانحين، حيث تراوحت ما بين 8 آلاف طن في يناير 2017 و 14 ألف طن في شهر مايو من نفس العام.

وشهد النصف الأول من عام 2017 نسبة إغلاق مرتفعة في عمل المعبر التجاري حيث أغلق المعبر لمدة 62 يوم فيما عمل فقط 119 يوم عمل وهذا من شأنه تعطل عملية الاستيراد والتصدير.

أما فيما يخص اجمالي الشاحنات الواردة من الوقود فهناك تحسن في ادخال شاحنات الغاز من 268 شاحنة في يناير 2017 الى 279 شاحنة في يونيو و تراجع ادخال الوقود الصناعي من 314 شاحنة في يناير الى 56 شاحنة في ابريل ثم الى صفر في يونيو، وزيادة ادخال السولار من 293 شاحنة الى 316 شاحنة، وكذلك البنزين من 97 شاحنة الى 15 شاحنة.